توقيع اتفاقيات مع دول عربية وغربية بقيمة 38.2 مليار دولار

قمة «شرم الشيخ» وضعت الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح

شرم الشيخ - "وكالات": اختتم المؤتمر الاقتصادي المنعقد في شرم الشيخ أعماله أمس ، فيما أعلن وزير الاستثمار المصري أشرف سالمان أن القيمة الإجمالية لاتفاقات الاستثمار والمنح والمساعدات التي وقعتها مصر حتى الآن خلال 38.2 مليار دولار.

وأوضح الوزير أن المبلغ يتضمن 33 مليار دولار استثمارات و5.2 مليار دولار منحاً ومساعدات أوروبية ، ولا يشمل ذلك 12.5 مليار دولار تعهدت بها السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

أضاف إن قيمة مذكرات التفاهم الموقعة حتى الآن 92 مليار دولار، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الاتفاقات النهائية.

من جهة أخرى وفي اطار مشاركة وفد غرفة تجارة وصناعة الكويت في "مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري" الذي انعقد تحت رعاية فخامة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خلال الفترة 13 – 15 مارس 2015 في مدينة شرم الشيخ، التقى علي محمد ثنيان الغانم – رئيس الغرفة بدولة رئيس الوزراء المصري المهندس ابراهيم محلب، بحضور عدد من أعضاء الوفد الاقتصادي الكويتي.

وقد أعرب الغانم عن شكره وامتنانه للحكومة المصرية على الدعوة الكريمة التي وجهت للغرفة وذلك للمشاركة في المؤتمر الذي يعد تظاهرة اقتصادية ذات أهمية قصوى لإستعادة جمهورية مصر العربية لمكانتها المرموقة كأحد أفضل الوجهات الاستثمارية، وقد تم خلال اللقاء التباحث مع دولة المهندس ابراهيم محلب حول سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية واستعراض أبرز القضايا والمشاكل التي تواجه قطاع الأعمال الكويتي، حيث أودعت الغرفة لدى دولته ملفاً مفصلاً عن جميع شكاوي وملاحظات القطاع الخاص حول استثماراتها في جمهورية مصر العربية .

وقدم محلب جميع الضمانات والوعود لتذليل تلك المعوقات وفق القوانين والأنظمة المعمول بها ، فيما أكد الغانم حرص القطاع الخاص الكويتي على المساهمة في تنمية الاقتصاد المصري ، مشيراً أنه قد التمس جدية القيادة المصرية في تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص الكويتي الذي سيكون له دور ايجابي وفعال في تنفيذ مشاريع البرنامج الاستثماري المصري من خلال ما تم شرحه في جلسات المؤتمر، وأفاد أن قطاع الأعمال الكويتي يأمل في أن يرى نتائج هذه الجهود المصرية الكبيرة النور في القريب العاجل وأن تترجم الى مشاريع استثمارية على أرض الواقع في ظل وجود فرص هائلة وسوق ضخم في جمهورية مصر العربية تستوجب جلب استثمارات عديدة وضخ رؤوس أموال من شتى دول العالم .

كما أكد الغانم استعداد الغرفة في تسخير كل امكاناتها للجانب المصري في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة.

وكانت الحكومة المصرية قد خصصت اليوم الثاني من المؤتمر لعرض رؤيتها الاقتصادية على المستثمرين، واستعرض رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب، خطة حكومته للتنمية وجذب الاستثمارات، كما عرض عددا من الإصلاحات التشريعية التي تم إجراؤها لتحقيق التوازن بين الانضباط الشامل والعدالة الاجتماعية، مؤكدا أن القاهرة اتجهت نحو استراتيجية دفع الاستثمار عبر المشروعات العملاقة وبدأنا بالفعل بمشروع «قناة السويس الجديدة»، في حين عرض وزراء المالية والاستثمار والتخطيط، خطوات تحسين مناخ الاستثمار في البلاد.

وتحدث في أولى جلسات اليوم الثاني ، والتي جاءت تحت عنوان «رسم الطريق إلى الأمام»، رئيس الوزراء المصري محلب، وقال إن «إصدار قانون الاستثمار الموحد هو أهم الإصلاحات حيث ييسر إجراءات منح التراخيص وتخصيص الأراضي ويعزز آليات فض منازعات الاستثمار»، مؤكدا حرص الحكومة على الالتزام بالسياسة الضريبية الثابتة حتى تتأكد معها فرص نجاح الاستثمار في مختلف مجالاته، بالإضافة إلى ذلك تم إجراء بعض التعديلات على مجموعة من القوانين الهامة لتهيئة بيئة موالية للاستثمار، منها «تنظيم إجراءات الطعن على عقود الدولة، وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وقانون الشركات الذي يضمن تيسير إجراءات النشاط واستقرار العقود»، مشيرا إلى أن تعديل أحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة على نحو يعالج أحكام القصور الذي أظهره التطبيق العملي طوال 12 عاما ماضية، بما يوفر آلية تساعد على تجهيز البنية الأساسية والمرافق اللازمة لممارسة النشاط.

وأضاف محلب خلال كلمته أن الحكومة شرعت في تنفيذ منظومة جديدة وهي «العنونة المكانية» التي تهدف إلى تحديد كود مكاني لكل متر مربع من أرض مصر، موضحا أن مصر اتجهت نحو استراتيجية دفع الاستثمار عبر تنفيذ المشروعات العملاقة

محلب خلال اجتماعه برئيس غرفة التجارة الكويتية علي الغانم

■ محلب : اتجهنا نحو إستراتيجية دفع الاستثمار عبر المشروعات العملاقة وشرعنا في إقامة العديد منها

■ علي الغانم : المؤتمر تظاهرة اقتصادية ذات أهمية قصوى لاستعادة مصر مكانتها المرموقة

■ رئيس الوزراء المصري قدم لنا جميع الضمانات والوعود لتذليل المعوقات أمام الاستثمارات الكويتية

■ زويل : الدولة تدعم بكل قوة اقتصاد المعرفة وتعمل على تذليل العقبات التي تعترض طريقه

■ رامز: القطاع المصرفي في مصر جيد واستطاع تجاوز أصعب وأسوأ الظروف التي واجهها

وذلك بدءا بمشروع قناة السويس الجديدة، الذي يعبر عن رغبة المصريين في مواصلة مسيرة الأجداد في البناء والتعمير، لافتا إلى أن مصر تستهدف من إنشاء القناة الجديدة تيسير التجارة العالمية وتنميتها ومضاعفة إيرادات القناة، وبالتالي إلى زيادة الدخل القومي وتوفير الآلاف من فرص العمل.

وقال رئيس وزراء مصر، إن «قناة السويس الجديدة تحمل بين ضفتيها فرصا اقتصادية واستثمارية هائلة من شأنها تنشيط الحركة الاقتصادية، ومن ثم ترسيخ الأمن الاجتماعي وتعزيز الأمن القومي ونشر رسالة السلام العالمية».

من جانبه، أكد محافظ البنك المركزي هشام رامز ، أنه «تم اعتماد سياسة إغلاق السوق السوداء بوضع معدلات للصرف أكثر مرونة، وفرض بعض القواعد التقنية للقضاء على السوق السوداء».

وأضاف رامز في كلمته بالمؤتمر الاقتصادي أمس، أن المؤشرات في السوق دلت على أن هناك إيجابية، موضحا أن الحضور المتميز للمؤتمر تأكيد على تلك الإيجابية، مشيرا إلى أن القطاع المصرفي في مصر جيد، وأن مصر شهدت أسوأ الأيام؛ ولكنها تغلبت على تلك الأزمة بإيجابية، لافتا إلى أن القطاع المصرفي في مصر جيد، وذلك بسبب البنية الأساسية والكوادر المتازة والمعرفة واسعة النطاق عبر القطاعات المختلفة.

فيما أوضح هاني قدري، وزير المالية المصري، أن «الحكومة استطاعت على مدى عام أن تنجح على كافة المستويات.. وأننا هنا اليوم من أجل إعادة الثقة في الاقتصاد المصري، وإعادة الطموحات من أجل المستقبل على أساس قوي وثابت تستمده من القيادة السياسية للتقدم إلى الأمام».

وأضاف وزير المالية، خلال كلمته أمام المؤتمر أن الحكومة اتخذت خطوة كبيرة للحفاظ على التوازن الاقتصادي وعنصر الثقة، موضحا أن «المستثمرين يتوافدون للحصول على فرصة في الزراعة والنقل وتطوير الموانئ وفرص متعددة غير محدودة».

في غضون ذلك، قال وزير التخطيط الدكتور أشرف العربي إن «الحكومة المصرية قامت مؤخرا بمجموعة إجراءات للاستفادة من مكانة القاهرة»، مؤكدا خلال كلمته بالمؤتمر الاقتصادي أن «مصر الجديدة ستكون من ضمن الدول الـ30 في تنميتها وتحقيق التنمية»، مشيرا إلى أن «مصر تنظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها سبيلا للاستفادة من مواردنا البشرية التي تمثل قلب السياسة».

وأكد العربي أن مصر تبدأ رؤية التقدم من خلال خطوات لتحسين مناخ الاستثمار وحل العديد من المنازعات الاستثمارية، موضحا أن الحكومة تعمل على تنفيذ برنامج طموح للتنمية الاستراتيجية تضمن النمو الاقتصادي والعناصر البيئية، مضيفا أن «تدابير الإصلاح سوف تساعد على النمو، وتقوم بتنفيذ المشروعات الكبيرة كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل وتشغيل الشباب»، موضحا أن الاقتصاد المصري بدأ يتعافى، وتم توفير العديد من فرص الاستثمار في البلاد والحكومة تدرك تماما كل التحديات التي تواجهها ولها إرادة سياسية قوية، لكي تعالجها، والحكومة وضعت الخطط السليمة والعمل من أجل مواجهة هذه التحديات وقد بدأت في عملية التنفيذ.

في السياق ذاته ، أكد العالم المصري الدكتور أحمد زويل، أهمية الاستثمار على أرض مصر أرض التاريخ والسلام والفرص الواعدة للاستثمار، لافتا إلى أن الدولة تدعم بكل قوة اقتصاد المعرفة، كما تعمل على تذليل العقبات التي تعترض طريقه، وأنه بصفته عضو الهيئة الاستشارية العلمية للرئيس عبد الفتاح السيسي، فإنه شاهد بنفسه مدى الاهتمام والدعم المقدم لمنظومة البحث العلمي من الرئيس شخصيا والحكومة.

البنك الدولي: مصر قادرة على النهوض الاقتصادي في الفترة المقبلة

أكدت المدير التنفيذي للبنك الدولي، سيري مولياني أن مؤتمر «دعم وتنمية الاقتصاد.. مصر المستقبل» بشرم الشيخ يعد رسالة مهمة للعالم يعكس قدرة مصر على النهوض الاقتصادي في الفترة المقبلة، وقالت أن البنك الدولي سيقدم خلال الفترة المقبلة نحو 400 مليون دولار لتنفيذ برامج للقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة في مصر.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقده المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، صباح الأحد مع المدير التنفيذي للبنك الدولي وذلك على هامش جلسات مؤتمر شرم الشيخ .

وأوضح الرئيس التنفيذي للبنك الدولي ان البنك سيعمل على زيادة الاستثمارات في مصر خلال الفترة المقبلة،في مجالات البنية التحتية والمشروعات التي قد توفر فرص عمل كثيرة للشباب المصري.

من جانبه، أكد رئيس الوزراء على ضرورة الاهتمام بالتدريب والتعليم الفني، وأن الحكومة تضع هذا الأمر على رأس أولوياتها لخلق الوظائف للشباب من خلال القطاع الخاص، وقال: «أنه سيتم التنسيق بين وزارة الدولة للتعليم الفني والبنك الدولي في هذا الخصوص».

للإسهام في صناعات تجميع السيارات والأدوية والمنسوجات والزجاج والبتروكيماويات والإلكترونيات وغيرها

مشروع تنمية قناة السويس يخطف الأضواء ويجذب المستثمرين للمناطق المحيطة

شرم الشيخ - «وكالات»: وجه رئيس مجلس إدارة قناة السويس الفريق مهاب مميش الشكر والتقدير والإعزاز للمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات ، قائلا : إن «مساندتهم أشعرتنا أن مصر ليست بمفردها».

جاء ذلك عقب جلسة خاصة بـ «مشروع تنمية قناة السويس» ، عقدت بحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية، في الجلسة الخاصة ، وشهدا خلالها فيلما تسجيليا حول مشروع قناة السويس الجديدة، في حين قال الفريق مميش إن «مصر على مدى الدهر كانت ولا زالت مهدا للحضارة ومهدا للسلام.. ونحن في قناة السويس نعمل ليل نهار للمحافظة على قناة السويس شريانا آمنا لإبحار جميع السفن من جميع دول العالم دون تفرقة، لصالح التجارة العالمية ولصالح الرخاء».

وحول الاستثمار العربي في المناطق السياحية والصناعية بمشروع المحور الجديد، أكد مميش أن «الجميع يتسابق للاستثمار في المناطق المحيطة بالمحور لأنها صاعدة وواعدة ، وكونها منطقة وسطية تتمتع بموقع جغرافي بتوسط العالم بأكمله، وهذا الموقع الجغرافي يتمتع بمرونة عالية ويمكن من خلال الموقع الوصول إلى كل الاستثمارات المحلية والدولية، كما أن السوق الداخلية المصرية سوق كبيرة جدا تستوعب كل حركة التصدير والاستيراد والصناعة».

وأشار إلى أن خفض نفقات النقل بالنسبة للسلع يجتذب الدول العربية دون شك ويفتح آفاقا واعدة للصناعة في المناطق القريبة من الممر المائي لقناة السويس.

وحول الصناعات المتاحة في هذه المناطق، أوضح مميش أن منها صناعة تجميع السيارات والأدوية والمنسوجات والزجاج والبتروكيماويات، والإلكترونيات، وغيرها من الصناعات، مشيرا إلى أنه سيتم عرض جميع الفرص المتاحة بالتفصيل عبر متخصصين في خلال ورش العمل المقامة، مؤكدا أن الأولوية للاستثمار الوطني ويتم فتح مناطق للاستثمارات العربية، معربا عن أمله في بناء أكبر أسطول بحري تجاري عربي مشترك ليخدم المنطقة.

وكان الفريق مميش قد قال في مداخلته في الجلسة الختامية لليوم الثاني ضمن فاعليات المؤتمر الاقتصادي ، إن «القيادة المصرية الحكيمة والقوية قامت، وفي أصعب الظروف وفي إطار تطوير إمكانات ودفع عجلة الاقتصاد القومي المصري إلى الأمام، وإعادة هيكلة مصادره، بإعطاء الأمر باليده في حفر قناة السويس الجديدة وتنفيذ أكبر عملية حفر وتكريك في التاريخ لتكون شريانا إضافيا».

وأضاف أن «قناة السويس الجديدة تعود بالخير على مصر وشعبها؛ بل على العالم أجمع، وفكرة إنشاء مشروع قناة السويس مصرية خالصة والتخطيط مصري والتنفيذ مصري والتمويل مصري خالص من الشعب المصري الذي جمع أكثر من 64 مليار جنيه، بما يوازي 9 مليارات دولار في 8 أيام، إيمانا منه بأن مصر تنطلق إلى آفاق الأمن والأمان والنهضة الاقتصادية وثقة منه في القيادة السياسية الحكيمة وسعيا لصنع مستقبل باهر للأجيال القادمة من أبناء الشعب المصري، ومساهمة منه في تسهيل حركة التجارة العالمية من أجل رخاء جميع شعوب العالم».

وأضاف مميش: «نبذل قصارى جهدنا بكل قوة لتحقيق حلم المصريين وبكل فخر، وبالفعل لم تتوقف الملاحة في قناة السويس ولو للحظة واحدة في أصعب الظروف التي مرت بها البلاد؛ بل على العكس تمكنت هيئة قناة السويس من زيادة عائداتها وحققت أكبر معدل دخل لها في التاريخ في عام 2014، وأن هذا أكبر دليل على كفاءة المصريين وقدرتهم على تحدي الصعاب وتحقيق الأمن والأمان».

ومضى مميش قائلا إن «مشروع قناة السويس الجديدة يهدف أيضا إلى زيادة قدرة قناة السويس على مرور واستقبال السفن العملاقة عن طريق تعميق المجرى الملاحي ليصل إلى 66 قدما في جميع اتحائه، وإلغاء فترات التوقف داخل المجرى الملاحي لتقليل زمن عبور المجرى ليكون 11 ساعة بدلا من 18 ساعة وما يتبعه من تقرير تكلفة الرحلة البحرية لملاك السفن عبر قناة السويس، وكذا تحقيق أكبر نسبة من الازدواجية لأول مرة في عبور السفن عن طريق حفر قناة موازية لقناة السويس الحالية بطول 35 كم، علاوة على أعمال تعميق في 37 كم بالمياه، وبالتالي يكون إجمالي المشروع 72 كم، يتم خلاله رفع ما يقرب من 500 مليون متر مكعب من الرمال منها 242 مليون متر مكعب أعمال تكريك باستخدام 41 كراكة في أكبر عملية حفر وتكريك في التاريخ وبكل القوة والقدرة على التحدي ولتتضاعف عائدات السويس من العملة الصعبة إلى 259 في المائة، أي 3 مرات تقريبا».

وأشار رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس، خلال ورشة «قناة السويس هدية مصر للعالم»، إلى أنه «تم التخطيط لمشروع التنمية بمنطقة قناة السويس الذي سيدفع عجلة الاقتصاد القومي المصري، والاقتصاد العالمي دفعة هائلة إلى الأمام، تخطيطا علميا سليما، وبحث ودراسة جميع عناصر التخطيط لبناء المشروعات القومية العملاقة، وذلك عن طريق مكتب عالمي بدار الهندسة بعد تحديد رؤية واستراتيجية المشروع، وتحديد أنواع الصناعات في جميع المجالات التي ستنفذ في المناطق الصناعية، وكذا المناطق اللوجستية التي تعتمد على وسطية موقع منطقة قناة السويس، علاوة على إنشاء مصادر للبنية التحتية وإنشاء مدينة تجارية متكاملة بالتنسيق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية بمنطقة شمال غربي خليج السويس، ومدينتين من الصناعات الصغيرة المتناهية الصغر بمنطقتي القنطرة شرق وشمال غربي خليج السويس.

من جانبه قال يحيى زكي رئيس تحالف دار الهندسة الفائز بمخطط مشروع تنمية إقليم قناة السويس في مصر، إن التحالف انتهى من إعداد المخطط العام للمشروع وإن تكلفة المرافق تصل إلى 15 مليار دولار. وأضاف زكي: «المخطط العام تم الانتهاء منه بشكل تفصيلي ويضم بشكل كبير كافة الاستخدامات سواء مناطق صناعات ثقيلة أو صناعات متوسطة». وقال: «إن المنطقة تستطيع أن تقدم مليون فرصة عمل خلال 15 سنة مقبلة حتى حلول 2030». وأكد رئيس التحالف أن المناطق ذات الأولوية جاهزة للاستثمار الفوري في مخطط تنمية قناة السويس وأن هناك 3 مواقع رئيسية مخططاتها التفصيلية جاهزة هي شرق بورسعيد والقنطرة والعين السخنة.

وقال هاني سري الدين المستشار القانوني لمشروع قناة السويس خلال الورشة إن القائمين على المشروع توصلوا إلى أن القانون الأمثل للمنطقة هو قانون المناطق الاقتصادية الخاصة.

مشروع تنمية القناة يجذب استثمارات كبيرة

■ مميش : نعمل ليل نهار للمحافظة على القناة شريانا آمنا لإبحار جميع السفن من كل دول العالم دون تفرقة

■ إلغاء فترات التوقف داخل المجرى الملاحي لتقليل زمن عبور المجرى ليكون 11 ساعة بدلا من 18 ساعة

■ زيادة القدرة على مرور واستقبال السفن العملاقة عن طريق تعميق المجرى الملاحي ليصل إلى 66 قدماً في جميع أنحائه